الموقف الأمريكي الرسمي

مقدمة:

استحوذت أزمة هجمات ١١ سبتمبر على حركة التفاعلات الدولية بالكامل؛ فوضعت العالم بأسره في حالة من رد الفعل المستمر للأزمة ذاتها، ثم لتداعياتها التي أظهرت بوضوح أن وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين أضحى رهين عواقب السياسة الأمريكية التي تلت تلك الهجمات.

ولعل من الأهمية بمكان -قبل البدء في تناول الموقف الأمريكي الرسمي من العدوان على العراق- الإشارة إلى خلفيات الحرب الأمريكية على العراق ووضعها في سياقها، وفي هذا الإطار نجد أكثر من سياق؛ السياق الأول هو سياق إدارة أمريكية يمينية متطرفة، والسياق الثاني هو سياق عالم ما بعد أحداث ١١ سبتمبر.

السياق الأول- "الإدارة اليمينية المتطرفة"؛ فالإدارة الحالية تمثّل بديلاً متطرفًا لحقبة ليبرالية عملت وفقًا لمفاهيم واستراتيجيات بناء الإجماع والعمل من خلال منظمات متعددة الأطراف، والتركيز على ارتباط مصير الولايات المتحدة بالعالم، أما إدارة الرئيس جورج دبليو بوش فهي إدارة تفضّل العمل المنفرد، وترفض أي تقييد لحرية الولايات المتحدة في استخدام قوتها تفرضه آليات العمل الجماعي وبناء التوافق والإجماع[١]؛ فهي تعتبر تعبيرًا حيًا لليمين ببعديه السياسي والديني، فهي تعبّر عن اليمين السياسي بسياساته الاقتصادية والاجتماعية المتشددة، كذلك اليمين الديني برؤاه القائمة على ثنائية الخير والشر، والالتزام بتحقيق الإرادة الإلهية في تنقية أمريكا والعالم من الشر.

وهكذا تعدّ الإدارة الأمريكية الحالية هي الإدارة المعنية بمواصلة التوسع الإمبراطوري الذي توقف في فترتي كلينتون، وذلك بالحملات العسكرية الرادعة، وبالتبشير الديني/القيمي الأمريكي[٢].

السياق الثاني- سياق ما بعد ١١ سبتمبر؛ فقد جاء الاحتلال الأمريكي للعراق تطبيقًا عمليًا لمبدأ الحرب الاستباقية الذي أعلنه الرئيس الأمريكي بوش الابن في سبتمبر ٢٠٠٢ ضمن وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، ومع أن الإدارة الأمريكية قدمت تلك الاستراتيجية باعتبارها ردًا عمليًا على هجمات ١١ سبتمبر في واشنطن ونيويورك، إلا أنها في حقيقة الأمر تطبيق عملي لأفكار كبار مسئولي إدارة بوش ومنظري اليمين المحافظ واليمين الديني في الولايات المتحدة، والذي وجد في هجمات سبتمبر فرصة ذهبية لتطبيق أفكاره التوسعية والتدخلية على الساحة الدولية[٣].

ولعل من أهم التغيرات التي لحقت بالفكر الاستراتيجي الأمريكي في أعقاب ١١ سبتمبر؛ ذلك التغير الذي لحق بالموقف من أسلحة الدمار الشامل، فقد اختلطت الحملة ضد أسلحة الدمار الشامل بدرجة واضحة بالحملة ضد الإرهاب. وبعد أن اعتادت الإدارات الأمريكية السابقة التمييز بين وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي الدول وبين توافرها لجماعات إرهابية، أصبحت الولايات المتحدة الآن تميل للتعامل مع الحالتين بنفس الطريقة، على اعتبار أنهما تمثلان نوعًا واحدًا من التهديد، وفي هذا السياق اجتذب العراق الكثير من الاهتمام بسبب سجله في مجالي تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها فعليًا، وأيضًا بسبب سجله في مجال دعم جماعات إرهابية[٤].

ولعل المتتبع لمسيرة عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية منذ البداية يرى أن إدارة الأطراف المعنية (العراق، فرق التفتيش، الولايات المتحدة) للعملية، تسببت في إبعاد هذه العملية عن مقاصدها الأصلية. فالعراق تعامل مع فرق التفتيش منذ البداية بقدر عالٍ من الاستخفاف، وتصورت القيادة العراقية أنه من الممكن خداع هذه الفرق، ولم يكن العراق يتعاون معها إلا في ظل ضغوط دولية شديدة. أما بالنسبة لأداء فرق التفتيش ذاتها فقد كان متأثرًا بمواقف القوى الدولية الكبرى وبالذات الولايات المتحدة، التي سعت إلى اختراق اللجنة واستغلالها في التجسُّس على العراق وممارسة الضغوط عليها من أجل تقديم تقارير دورية متحيزة ضد العراق. وأخيرًا نجد الولايات المتحدة كانت من ناحيتها ترى في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية مسألة جوهرية في حد ذاتها، ولكنها كانت تستغلها من أجل الإطاحة بصدام حسين، أو على الأقل إبقائه معزولاً ومحاصرًا[٥].

وقد أدت هذه التباينات إلى انهيار عمل لجنة "**اليونسكو**" في العراق في ديسمبر ١٩٩٨، وفي نفس الوقت كان التآكل قد بدأ يصيب الحظر الدولي المفروض على العراق (الذي نجح في تطوير أساليب جديدة للتخلص من بعض جوانب الحظر من خلال عمليات تهريب النفط إلى الخارج والصفقات المتكافئة التي عقدها العراق مع بعض الدول بعيدًا عن مراقبة لجنة الأمم المتحدة). ومن هنا، رأت الإدارة الأمريكية لبوش ضرورة إنهاء الوضع المعلق في العراق.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إنه قبل أحداث ١١ سبتمبر، كان التشدد الذي أبدته إدارة الرئيس بوش تجاه العراق –أثناء الحملة الانتخابية– قد بدأ في الخفوت. فبعد اللهجة المتشددة التي لم تستبعد اللجوء لاستخدام القوة ضد نظام صدام حسين لإنهاء حكمه، بدأت مطالب الإدارة الأمريكية تتراجع في اتجاه الاكتفاء بتطوير العقوبات المفروضة على العراق بغرض الحد من الموارد المالية المتاحة تحت تصرف الرئيس العراقي وتقييد قدرته على التصرف في الأموال المتاحة له؛ وهو ما عُرف بنظام "**العقوبات الذكية**"[٦]. إلا أن الفترة التالية مباشرةً لهجمات ١١ سبتمبر قد شهدت صعودًا مرة أخرى في اللهجة المتشددة ضد العراق، وخاصة مع عدم وضوح الجهة المسئولة عن هذه الهجمات، ولكن ما لبث أن تراجعت لتعاود الصعود مرة أخرى بعد سقوط كابول، ثم انخفضت مرة أخرى. وأخيرًا؛ كان خطاب الاتحاد الذي ألقاه بوش في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٢، والذي وضع فيه العراقَ على رأس "**محور الشر**"[٧].

ومنذ ذلك الحين أخذ المنحنى البياني للتصعيد ضد العراق في الارتفاع، وراحت الولايات المتحدة تؤكد على نيتها للقيام بعمل عسكري ضد العراق، وأن هدفها من هذا العمل يتجاوز مجرد إلزام العراق بالانصياع لقرارات مجلس الأمن، إلى العمل من أجل تغيير النظام الحاكم في بغداد، والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة أكدت استعدادها للقيام بالعمل العسكري ضد العراق، سواء حصلت على غطاء دولي من مجلس الأمن بذلك أم لا، وأيًا كان مدى استعداد حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط للتعاون في هذا, غير أن هذا التصريح الأخير لم يتم الإعلان عنه صراحة إلا في الفترة الأخيرة قبل إعلان الحرب على العراق.

وترتيبًا على ما سبق، تسعى هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الخطاب والموقف الرسمي للإدارة الأمريكية، خاصة تصريحات وتحركات الرئيس بوش، ووزير الخارجية كولين باول، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد؛ لمحاولة التعرف على الموقف الأمريكي الرسمي من العدوان على العراق، والذي يمكن تناوله على ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل الحرب، ومرحلة الحرب، ومرحلة ما بعد الحرب.

أولاً– مرحلة ما قبل الحرب:

وهي الفترة من أول سبتمبر ٢٠٠٢، وحتى إعلان الحرب في التاسع عشر من مارس ٢٠٠٣, ولقد أوضحت القراءة الأولية لتصريحات الإدارة الأمريكية اللهجة الشديدة التي اتسمت بها, والتي وصلت إلى حد التهديد المباشر باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، ولقد آثارت تلك التصريحات عددًا من القضايا, وإن كان أهمها ركز على:

أ) ملف أسلحة الدمار الشامل, واستمرار رغبة العراق في امتلاكها.

ب) فساد النظام العراقي, والرغبة في تغيير ذلك النظام.

ففي ٢٠٠٢/٩/١٢ ألقى الرئيس بوش خطابًا رئيسيًا, أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة, يحث فيه الأمم المتحدة على أن تجابه "**الخطر الجسيم**" الذي يشكله العراق، وإلا فسيكون هناك إجراء ما لا مناص منه.

ثم أصدرت وزارة الخارجية في ٢٠٠٢/٩/١٧ جدولاً زمنيًا يبين خداعَ وتحديَ صدام حسين، موضحًا أن البيت الأبيض قد سمع عبارة "**دون شروط**" من قبل[٨]. وقد جاء ذلك البيان ردًا على التصريح الذي أعلنه ناجي صبري وزير خارجية العراق؛ حيث قال "**يسرني أن أبلغكم قرار حكومة الجمهورية العراقية بالسماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة دون شروط**"[٩].

ولقد جاء تصريح وزارة الخارجية وبيانها للجدول الزمني لتوضيح الأنماط المتكررة لأساليب النظام العراقي في قبول التفتيش "**دون شروط**"؛ ومن ثم وضع شروطًا –غالبًا– بفوهات البنادق كردّ على ذلك التصريح الذي وُصف بأنه استمرار للاستخفاف بالأمم المتحدة. وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية أخذت في الحديث عن الخطر المتزايد والذي يشكله العراق على الأمن القومي الأمريكي. وفي هذا الإطار كان هناك العديد من التصريحات للرئيس بوش, وزير الخارجية كولين باول كلها تهدف إلى رصدٍ لسجل العراق الحافل بالانتهاكات لقرارات مجلس الأمن, والأمم المتحدة, واستمراره في الغش والخداع والتسويف فيما يتعلق بقضية امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وقد قامت الإدارة الأمريكية في هذه الفترة بشن حملة ذات مستويين؛ أحدهما **داخلي–** بهدف تعبئة الرأي العام الأمريكي ضد النظام العراقي، موضحة أسباب موقفها العدواني منه. وفي هذا الإطار قام الرئيس بوش بعقد لقاءات مع قادة الكونجرس، وأشار في تعقيباته –في هذا الشأن في أثناء لقاء معهم في المكتب البيضاوي يوم ٢٠٠٢/٩/١٨– إلى إصرار الولايات المتحدة على عدم السماح لصدام حسين بالاستمرار في الغش والخداع، قائلاً: "**لن يخدعنا، فقد رأيناه من قبل، وسوف نذكّر العالم بأنه بخداعه للأمم المتحدة يصبح خطرًا متزايدًا على السلام العالمي**"[١٠].

ويسير في نفس الاتجاه كولين باول الذي أوضح –أثناء الإدلاء بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس في ٢٠٠٢/٩/٢٦– ما يلي: "**لقد طالب الرئيس بوش، في خطابه الأسبوع الماضي، النظام العراقي بالانصياع إلى القرارات الدولية, وليس فقط التخلي عن أسلحة الدمار الشامل, والحد من قدرات الصواريخ متوسطة وطويلة الأمد؛ بل ولابد من وضع حد لما يمثله هذا النظام من تهديد متمثل في الصلة بينه وبين الجماعات الإرهابية, ودعمه لهم، وكذلك استغلال استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء**"[١١]. وأخيرًا أشار إلى إمكانية قيام الولايات المتحدة "**بعمل منفرد**" للدفاع عن أمنها ومصالحها في حالة ما أخفقت الأمم المتحدة في التعامل مع العراق. وقد شكك في مدى مصداقية النظام العراقي في السماح غير المشروط لمفتشي الأمم المتحدة للدخول إلى العراق، مشيرًا إلى أن ذلك ما هو إلى "**حيلة**

للتحايل على المجتمع الدولي". وعليه هدد النظام **"إما بالانصياع أو اتخاذ موقف حازم وجاد ضد العراق لإجبارها على تنفيذ القرارات الدولية"**.

وقد تلا تلك التحركات ما قام به الرئيس الأمريكي بوش بحثّ الكونجرس على سرعة استصدار قرار ضد العراق، يعطي الرئيس الحق في استخدام القوة ضد النظام العراقي, وقد نجح في ذلك بالفعل.

وقد اتسم الخطاب الأمريكي بالتهديد والترهيب، ويتضح ذلك من بعض التصريحات التي أوضح فيها ما يلي: "**إن قرار الكونجرس بتفويض الرئيس لاستخدام القوة ضد العراق إنما يبعث برسالة إلى النظام العراقي بأنه يجب أن ينزع أسلحته ويلتزم بكافة قرارات الأمم المتحدة, وإلا سوف يُجبر على ذلك. فليس للنظام العراقي أي خيارات أخرى, ولن يكون هناك مفاوضات أو مناقشات؛ فقد أشرفت الأيام التي كان يتصرف فيها العراق –وكأنه دولة خارجة عن القانون– على الانتهاء**"[١٢]. وقد أشار الرئيس بوش أيضًا إلى أنه لم يتخذ القرار الحاسم بعدُ بشن حرب ضد العراق, وإنما الهدف هو نزع سلاح صدام حسين[١٣].

وفي محاولة منه للعمل على **المستوى الخارجي** (أي تعبئة الرأي العالم العالمي ضد النظام العراقي) فقد أشار بوش إلى أن: "**صدام حسين يمثل تهديدًا لجيرانه؛ لإسرائيل, وللولايات المتحدة, وكذلك السعودية, والدول العربية المجاورة, وبالتالي يجب علينا التعامل معه... وأفضل الطرق للتعامل هو أن يهبَّ العالم كله ويطالبه بنزع سلاحه أو قيامهم بذلك، وإن لم يتم ذلك، سوف تتولى الولايات المتحدة بالتعاون مع آخرين هذه المهمة**"[١٤].

وقد حاول الرئيس الأمريكي –في أكثر من مناسبة– توضيح أسباب الموقف الأمريكي الرافض للنظام العراقي وإصراره على قيادة العالم لمواجهة خطر صدام حسين والنظام العراقي؛ فقد قال –في تعقيب له في ولاية أوهايو (في مقاطعة كونيكتيكت يوم ٢٠٠٢/١٠/٧): "**إن العراق مختلف عن دول أخرى تمتلك هذه الأسلحة (أي أسلحة الدمار الشامل) لأنه تحت سيطرة حاكم مستبد وقاتل, وقد استخدم بالفعل هذه الأسلحة لقتل الأفراد, كما أنه حاول فرض السيطرة على الشرق الأوسط, واحتل بوحشية دولة صغيرة, كما أنه قام بضرب دول أخرى دون إنذار, وأخيرًا فإنه يحمل عداءًا شديدًا للولايات المتحدة ... وبالتالي فإن العراق يشكل خطرًا على الولايات المتحدة؛ لأنه نظام استبدادي. ولقد قام النظام العراقي بالاتصال بجماعات إرهابية, وتوفير مأوىً لهم من أمثال أبو نضال وأبو عباس, ونظرًا لرعاية صدام حسين للإرهاب؛ فإن ملاحقته تأتي ضمن استراتيجية الحرب على الإرهاب ... إن خلايا الإرهاب, والنظم الخارجة على القانون والتي تسعى لبناء أسلحة دمار شامل يمثلان وجهين لعملة واحدة هي الشر**"[١٥].

وقد أضاف –في تبريره لاستخدام القوة الآن– أن فشلَ الوسائل الأخرى (مثل العقوبات الاقتصادية, والضربات العسكرية المحدودة, وإقامة مناطق حظر طيران لحماية الشعب العراقي من صدام) يدعو إلى ضرورة اتباع وسيلة أخرى أكثر فاعلية.

وقد اتسمت التصريحات بقدر من التهديد الصريح للقادة العسكريين العراقيين؛ فقد أشار الرئيس بوش –في خطابه المشار إليه يوم ١٠/٧ داخل مركز كونيكتيكت بأوهايو– إلى قضية تغيير نظام الحكم على اعتبار أنه السبيل الوحيد للقضاء على الخطر الذي يواجه أمريكا، محذرًا القادة العسكريين العراقيين من استجابتهم لأي أوامر يتلقونها من النظام العراقي قائلاً: "**يجب عليكم رفض قرارات صدام القاسية, والتي قد يقوم بإصدارها في حالة الرغبة في إنهاء نظام صدام. وفي حالة تنفيذكم لأوامر صدام؛ فسوف تُحاكمون على أنكم مجرمو حرب وسوف تعاقبون**"[١٦].

وفي شهر نوفمبر, ومع استمرار الإدارة الأمريكية في سياستها لشن حملة ضد العراق, وحشد الرأي العالمي والمحلي لمساندته؛ فقد تبنى مجلس الأمن في ٢٠٠٢/١١/٨ بإجماع أصواته القرار رقم ١٤٤١ الذي يحدد نظام تفتيش معزَّز تنفذه لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش (**أنموفيك**), والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل, وقد قَبِلَ العراق تنفيذ القرار ١٤٤١, وأعلم أمين عام الأمم المتحدة بأنه سيعمل بموجب القرار. وفي هذه الأثناء يعلن الرئيس بوش: "**إن خيار نزع سلاح العراق عسكريًا إنما هو أمر سيكون حتميًا إذا ما فشل المجتمع الدولي في إصدار قرار مشترك للضغط على صدام حسين حتى يرضخ لقرارات ورغبة المجتمع الدولي... ذلك أن هذا القرار الجماعي قد يقنعه بنزع سلاحه، وبالتالي فإن الحرب ليست خياري الأول وإنما الأخير... وإن كان ذلك لا يعني أن الحرب سوف تمثل خيارًا ضروريًا لجعل العالم أكثر سلامًا**"[١٧]. وكان ذلك قبل صدور القرار, وبعده أكد بوش على أهمية دور الأمم المتحدة وأشار في تصريح له: "**لقد قررت اللجوء إلى الأمم المتحدة لأنني أرغب في القيام بذلك سلميًا... فأنا أريد نزع سلاح صدام، وأفضل طريقةٍ لإقناعه بذلك هي توحيد الدول من خلال الأمم المتحدة لتأخذ موقفًا واحدًا؛ وهو محاولة إقناع صدام حسين بنزع أسلحته**"[١٨].

إذن كان الهدف لدى الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت هو حشد الرأي العام الدولي وتوحيد موقف المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة (مجلس الأمن تحديدًا) لإقناع صدام حسين بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل؛ وذلك من خلال استصدار قرار جادٍّ وصارم ومختلف عن القرارات السابقة، بحيث يشمل صيغة قوية تجبر صدام على التخلي عن أسلحته وإلا سيلاقي عواقب وخيمة.

وفي نفس الاتجاه, كتب باول في مقال له بالواشنطن بوست يوم ٢٠٠٢/١١/١٠ محذرًا النظام العراقي والرئيس صدام حسين من أن هذه سوف تكون فرصته الأخيرة بعد صدور قرار ١٤٤١ والسماح بعودة المفتشين الدوليين إلى العراق، مشيرًا إلى أن هذه الفترة تمثل "**لحظة صدق لبغداد**"؛ لتؤكد للعالم بأجمعه صدق نواياها في نزع أسلحتها. وقد ختم مقاله قائلاً: "**إن الولايات المتحدة تفضل قيام العراق بنزع أسلحته سلميًا تحت إشراف الأمم المتحدة دون اللجوء إلى القوة؛ فنحن لا نسعى إلى حرب ضد العراق ولكن لن نتوانى في استخدام القوة وإعلان الحرب إذا ما ثبت أن ذلك هو الحل الوحيد للقضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية... لقد وضع مجلس الأمن كلاً من صدام حسين ونظامه أمام لحظة صدق؛ فإذا واجهها بغش وكذب فلن يُفلِت من العواقب**"[١٩].

ثم قام العراق في ٧ ديسمبر بتقديم ملف من اثنى عشرة ألف صفحة إلى مفتش الأمم المتحدة، يحتوي على معلومات تشتمل على "**بيان حديث صحيح وتام وشامل**" بشأن برامج أسلحة النظام الكيماوية والبيولوجية والنووية استجابة لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٤٤١, وصرح العراق في البيان أنه ليس هناك أسلحة دمار شامل في العراق. وفي ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢ أطلع هانز بليكس (الرئيس التنفيذي للجنة المراقبة والتثبت والتفتيش عن الأسلحة "أونموفيك") أعضاء مجلس الأمن الدولي على البيان العراقي وقال عنه: "**إنه –جوهريًا– نسخة منقحة لمعلومات قدمها العراق إلى لجنة أونسكوم عام ١٩٩٧**"، وإن "**ذلك ليس كافيًا لخلق الثقة**" بأن العراق قد تخلى عن جهوده في مجال أسلحة الدمار الشامل.

وبعد عرض تلك التقارير أمام مجلس الأمن أخذت الإدارة الأمريكية في تصعيد هجومها على النظام العراقي متهمة إياه بالكذب؛ فقد أشار الرئيس

بوش في تصريح له في سانت لويس يوم ١/٢٢ إلى ما يلي: "**إن صدام حسين ما يزال يستخدم أسلوب الغش والخداع والعمل على التسويف والتأخير، ولقد طالب بإمهاله مزيدًا من الوقت حتى يتمكن من السماح للمفتشين –كما يدعي– بالقيام بالمزيد من الجولات التفتيشية. إنه مغرم باللعب وليس مهتمًا بنزع الأسلحة ... لا يجب أن نُخدع بالطرق القديمة، في النهاية لقد اكتشفنا رؤوسًا نووية غير معلن عنها داخل العراق، ومما لا شك فيه أن الرجل لا ينزع أسلحته**"[٢٠]. وتتصاعد لهجة التهديد والوعيد عندما يقول: "**إذا لم يَقُم صدام بنزع أسلحته ستقوم الولايات المتحدة وأصدقاء الحرية بنزعها، ومتى فرض علينا طريق القوة ستكون هناك عواقب وخيمة على ديكتاتور العراق وعلى القادة العراقيين الذين سيستخدمون أسلحة الدمار الشامل ضد جنودنا وقواتنا أو ضد الأرواح البريئة المقيمة في العراق، ونصيحتي إلى أي قائد عسكري عراقي أو جندي عراقي يتلقى أوامر من صدام حسين أو من أحد أبنائه أو من القتلة الذين يتولون مناصب قيادية في الحكومة هو عدم تنفيذ تلك الأوامر؛ لأنه في حالة تنفيذها ستكون هناك عواقب وخيمة وجادة ... وبالنسبة للشعب العراقي ستكون العواقب جادة أيضًا، فسوف يكون هناك تحرير بعد الاستبداد**"[٢١].

كما أشارت كونداليزا رايس –في مقال لها في جريدة النيويورك تايمز– إلى أن الحكومة العراقية ما تزال تتبع سياسة الأكاذيب والغموض، والتي تضمَّنها التقرير الإعلاني الذي سلمته للأمم المتحدة؛ "**فهناك غياب للشفافية؛ فالنظام العراقي لم يحدد أو يعلن عن مصادر حصوله على اليورانيوم, وكذلك صناعته لبعض المواد المستخدمة في الصواريخ البالستية, وكذلك العثور على رؤوس كيماوية لم تكن ضمن التقرير المقدم إلى مجلس الأمن، بالإضافة إلى فشل العراق في تزويد مفتشي الأمم المتحدة بالمستندات التي تؤكد زعمها بتدمير غاز XV وهو أكثر فتكًا من غاز السارين**". وتختم مقالتها موضحة "**أن العراق ما يزال يثبت أنه دولة لديها ما تخفيه، وتتعامل مع عملية التفتيش وكأنها لعبة وعبث**", وتؤكد على ضرورة "**أن يعلم العراق أن الوقت يمضي في غير صالحه ويَنْفذ بذلك من بين أيديه**"[٢٢].

وفي ذلك التوقيت يصرح رئيسا فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة في ٢٠٠٣/١/٢٧، في أثناء إطلاعهما مجلس الأمن على تقريرهما، أنه في حين سهّل العراق الوصول إلى المواقع، لا يزال هناك قلق حيال المواد غير المعلن عنها, وعدم قدرة المفتشين على مقابلة العلماء العراقيين, وعدم القدرة على نشر المراقبة الجوية خلال عمليات التفتيش ومضايقة مفتشي الأسلحة.

وبعد ذلك التقرير يصرح بوش بأن "**الحرب على الإرهاب تشمل صدام حسين بسبب طبيعته وتاريخه**". ويشير إلى أن "**دور المفتشين هو مراقبة صدام حسين وهو يقوم بنزع أسلحة الدمار الشامل، وأن ترسل بعد ذلك تقاريرهم لتفيد بداية نظام صدام في التخلص من الغازات الخطيرة مثل السارين، وكذلك التخلص من أسلحة الدمار الشامل... هذا هو دور المفتشين, وليس القيام بجولات تفتيش في مناطق عديدة داخل دولة واسعة النطاق يستطيع ذلك النظام من خلالها التلاعب...**"[٢٣]، ثم ينهي حديثه بالتأكيد على إنهاء نظام صدام حسين وإجباره على التخلي عن أسلحة الدمار الشامل قائلاً: "**أعلم جيدًا أن ثمن الحرب فادح، وأدرك تداعياته، ولكن مخاطر عدم القيام بأي شيء، مخاطر افتراض الأفضل في تصرفات صدام إنما هو خطر لا يمكن لنا أن نتبعه... إني أدعو العالم أن يلتف معنا ويصر على أن يتخلص هذا الرجل الخطير من أسلحة الدمار الشامل، ولكن إذا ما اختاروا غير ذلك واستمر صدام حسين في تسويفه وخداعه للعالم، فإنني –من أجل السلام والأمن– سأقود تحالفًا مع الدول الأخرى الراغبة في ذلك لنزع أسلحة صدام حسين، وسنفعل ذلك**"[٢٤].

وفي هذه الأثناء، كانت هناك مباحثات يقوم بها الرئيس بوش مع دول العالم، للوقوف على سياستهم وموقفهم من التحالف مع الولايات المتحدة، وقد شملت مباحثاته المملكة المتحدة، وبولندا، وإيطاليا، وجمهورية التشيك (في أثناء مؤتمر حلف الناتو) وغيرها من الدول الأوروبية والآسيوية. وقد أبدت العديد من الدول استعدادها للمشاركة وتفهمها للموقف الأمريكي، وألمحت إلى إمكانية التعاون بشأن القضاء على الخطر الذي يهدد أمن العالم وسلامه.

وفي شهر فبراير, عرض وزير الخارجية الأمريكي كولين باول على مجلس الأمن الأدلة، بما فيها اتصالات عسكرية تكتيكية تم اعتراضها, وكذلك صور أقمار صناعية، وكلها تثبت أن النظام العراقي يخفي جهوده لإنتاج مزيد من أسلحة الدمار الشامل؛ فقد أشار إلى العديد من الأدلة, منها صور لبعض الناقلات التي تقوم بإزالة آثار وجود أسلحة دمار شامل. كما تم اكتشاف مستندات مخبَّأة داخل منزل أحد العلماء العراقيين، وكذلك قيام العراق "**بإنشاء مصانع أسلحة بيولوجية على عجلات**"[٢٥]، وأيضًا إيواء حماية العراق لعناصر إرهابية مثل **الزرقاوي** الذي يقوم بتدريب وإدارة معسكر من الإرهابيين في العراق. ويعد كل ذلك أشار إلى دلائل تسويف النظام العراقي, وعدم التزامه بقرار مجلس الأمن ١٤٤١. وردًا على ذلك الموقف العراقي؛ فقد صرح الرئيس بوش في أشار إلى تقرير باول أمام مجلس الأمن إلى "**استمرار نظام صدام حسين في سياسته التسويفية وإخفاء أسلحة الدمار الشامل ورغبته في عدم نزعها**"، وبالتالي فقد "**أضاع فرصته الأخيرة**", ومجددًا أشار إلى عزم الولايات المتحدة مع آخرين على القيام بنزعها, ثم وضح أن: "**تحرير العراق سوف يكون مصدرًا للأمل في الشرق الأوسط، بدلاً من أن يكون مصدرًا للتهديد لجيرانه ومأوى للإرهابيين، وسيكون العراق نموذجًا للتقدم والرقي**"[٢٦].

وبعد هذا التهديد قام رئيسا فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة (بليكس والبرادعي) بتقديم تقريرهما الثاني لمجلس الأمن الدولي بموجب القرار ١٤٤١ منوهين بتعاون العراق في عملية التفتيش, غير أن هناك العديد من الأسلحة المحظورة التي لم يكشف العراق عن مصيرها بعد؛ الأمر الذي دفع بوش إلى الحُنق, وإعلان نفاذ صبره؛ فقد قال: "**لقد أعطينا صدام فرصة لكي ينزع أسلحة الدمار الشامل, ولكن حتى الآن لا أرى أي دليل على قيامه بذلك... الوقت يمر من بين يدي صدام...**[٢٧] **يجب أن ينزع صدام أسلحته، لقد سئمت وتعبت من ألاعيبه وخداعه**".

وقد تلا تلك الفترة تغيير في خطاب الإدارة الأمريكية؛ إذ تطور الموقف للحديث عن وضع العراق ما بعد صدام؛ فقد ناقش الرئيس مستقبل العراق في معهد **American Enterprise Institute**، يوم ٢/٢٦ مشيرًا إلى عدة نقاط منها: تحسين أوضاع الشعب العراقي، والعمل على نشر قيم الديمقراطية والحرية، وإنشاء حكومة ديمقراطية. كما أشار إلى التزام كلً من الولايات المتحدة وبريطانيا بالتأكد من توزيع الغذاء على الشعب العراقي في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ومؤكدًا على الالتزام في المساندة المالية للاجئين وهيئة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وتقديم كافة العون والمساعدة للشعب العراقي[٢٨].

وقد جاء ذلك قبل يوم من موافقة العراق "**من حيث المبدأ**"، على مطلب أنموفيك بتدمير صواريخ "**الصمود ٢**"؛ وكانت أنموفيك قد أفادت أن تلك الصواريخ تتجاوز مدى الـ ١٥٠ كيلو مترًا الذي حددته الأمم المتحدة عام ١٩٩١. وعلى الرغم من التقدم الذي بدا أن المفتشين الدوليين يقومون بإحرازه على الصعيد العراقي؛ إلا أن الإدارة الأمريكية ظلت متشككة حول مدى مصداقية النظام العراقي، وظلت

مصَّرة على ضرورة الإطاحة بنظام صدام حسين؛ لأنه يمثل تهديدًا خطيرًا على الأمن والسلم الدوليين، وكذلك على الأمن القومي الأمريكي.

فعلى الرغم من إعلان الناطق باسم أنموفيك يوم ١٦ مارس ٢٠٠٣ قيام بغداد بتدمير سبعين صاروخًا من طراز الصمود واثنان وأربعين رأسًا حربية لصواريخ الصمود منذ الأول من مارس ٢٠٠٣، مع بقاء ما يقرب من مائة وعشرين صاروخًا من طراز "**الصمود ٢**"؛ إلا أن رؤساء جمهوريات وحكومات كل من إسبانيا، والمملكة المتحدة، والبرتغال، والولايات المتحدة التقوا في جزر الآزور لبحث فشل جهود نزع سلاح نظام صدام حسين، وتأكيد التزامهم المشترك بدعم عراق جديد آمن ومزدهر؛ مما يعني إرسال رسالة واضحة إلى العالم كله بأنه من الحتمي استخدام القوة لنزع سلاح صدام؛ الأمر الذي اتضح عندما وجه الرئيس بوش في ٢٠٠٣/٣/١٧ إنذارًا إلى أركان النظام العراقي بمغادرة البلاد, ونزع أسلحته في خلال ٤٨ ساعة، وإلا فسيواجهون عواقب وخيمة.

وقد حدث ما أنذر به؛ فقد بدأت الحرب الأنجلو/أمريكية على العراق في ٢٠٠٣/٣/٢٠ لتبدأ المرحلة الثانية من الموقف الأمريكي من العدوان على العراق.

ثانيًا– مرحلة الحرب:

بدأت قوات التحالف الأنجلو/ أمريكية في اجتياح العراق مع إعلان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ فشل جهود الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في تجنب الحرب، خاصة بعد ثبوت فشل الجهود الدبلوماسية وسياسة العقوبات؛ فقد أعلن أنه: "**مع رفض النظام العراقي الالتزام بقرارات الشرعية الدولية فقد اختار البديل العسكري لنزع أسلحته**"[٢٩].

وقد اتسم الخطاب الرسمي للإدارة الأمريكية في هذه الفترة بالاستمرار في تأكيد الإصرار على تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية والإطاحة بنظام صدام حسين, والعمل على إقامة حكومة تُعلي من مبادئ الديمقراطية والحرية. ولقد تناول الخطاب العديد من القضايا، وإن بدأت بتعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى إقامة نظام حكم عادل؛ إلا أنها استمرت في تأكيد مدى استبداد النظام العراقي السابق وخروجه عن قرارات المجتمع الدولي, وقد حاولت الإدارة الأمريكية إظهار فظائع ذلك النظام وبيان انتهاكاته.

خلاصة القول: إن الموقف الأمريكي بدأ بالحديث عن خطة تحرير العراق, والقضاء على صدام نظام حسين, وتحقيق أهدافه المعلنة, ثم انتقل إلى الحديث عن مستقبل العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وجهود إعادة إعمار العراق.

ولقد أوضحت التصريحات الرسمية للرئيس بوش "**أهداف الحرب**"، كما أعلنها في حديث مع الإذاعة الأمريكية يوم ٢٠٠٣/٣/٢٢ فيما يلي:

١- نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية.
٢- الإطاحة بنظام صدام حسين ووضع حد ونهاية لمساندته للإرهاب.
٣- تحرير الشعب العراقي.
٤- تأمين حقول البترول العراقية والموارد الطبيعية للشعب العراقي.
٥- إنهاء العقوبات المفروضة على العراق وتأمين وصول المساعدات الإنسانية والإمدادات بسرعة.
٦- مساعدة الشعب العراقي في الانتقال السريع إلى الحكم الذاتي الذي يمثل كافة طوائف الشعب والذي لا يهدد جيرانه, وإنما يسعى إلى تحقيق التكامل الوطني في العراق.

٧- العمل على القضاء على كل من ينتمي إلى النظام العراقي السابق من الموالين له, وإعداد قائمة بالمطلوبين[٣٠].

وفي إطار دعمها للشعب العراقي ومساندته قامت الولايات المتحدة بإعداد معونات غذائية ليتم شحنها إلى العراق؛ فقد أعلنت حكومة بوش في ٢١ مارس ٢٠٠٣، عن تجهيز مائتى ألف طن من المعونات الغذائية إلى الشعب العراقي. كما أعلن بوش -في مذكرة إلى وزير الخارجية كولن باول- بأنه سيتم توفير مبلغ (٢٢) مليون دولار كمعونة طارئة للاجئين في العراق من "**صندوق المساعدات الطارئة للهجرة واللاجئين**"، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية، كما يمكن توظيف هذه الأموال "**لتوفير مساهمات من منظمات دولية, وحكومية, وغير حكومية, وللنفقات الإدارية**"[٣١].

كما أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في بيان صحفي أنها ستعتمد الإجراءات الخاصة بحماية البيئة أثناء جهود إعادة الاعمار في العراق، وأنها ستعالج القضايا البيئية بما في ذلك إصلاح منشآت المياه, والصرف الصحي, وشبكات الري. وفي ٢٨ مارس ٢٠٠٣, قال نائب وزير الخارجية الأمريكية أرميتاج: "**إن وزارة الخارجية طلبت مبلغًا إضافيًا من الكونجرس قدره ٧٩,٧ مليار دولار لتمويل إعادة البناء, والحاجات الإنسانية في العراق, وتوفير مساعدة لدول مشتركة في الحرب المستمرة على الإرهاب**". كما أعلنت الولايات المتحدة تقديمها ٢١ مليون دولار لأربع منظمات إنسانية دولية كتبرع إضافي لتمويل عمليات الإغاثة المترتبة على الأزمة العراقية[٣٢].

أما على الجانب العسكري, فقد اعتمدت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية على تطبيق استراتيجية "**الصدمة والترويع**" والتي أثبتت فشلاً ذريعًا بسبب المقاومة العراقية العنيفة وغير العنيفة؛ مما اضطرها إلى العودة مجددًا إلى تطبيق استراتيجيتها التقليدية المعروفة باسم **استراتيجية القوة الحاسمة**، والتي تعرف أيضًا باسم **مبدأ باول**، وتقوم على الاستفادة من الكثافة النيرانية الهائلة للقوات الأمريكية من أجل ضرب الأهداف الحيوية، ولا سيما مراكز القيادة والسيطرة ومناطق التجمع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية، وكافة الأهداف التي تخدم المجهود العسكري العراقي[٣٣].

وقد اعتمدت الخطط العسكرية الأمريكية في غزو العراق على عدة عناصر أبرزها:

١- الاعتماد في بناء وتشكيل هيكل القوة العسكرية بصورة أساسية على عنصر السرعة, وخفة الحركة والقدرة النارية العالية، وقد اعتمدت في تنفيذ ذلك على قوات محمولة جوًا وقوات جوية, وفرق المشاة البحرية الأولى.

٢- التزامن بين الهجوم الجوي والهجوم البري، وكان ذلك عائدًا إلى الاعتقاد بأنه لن تكون هناك مقاومة حقيقية من جانب القوات المسلحة العراقية والشعب العراقي، وأن الجيش العراقي سوف ينهار. كما زعم المسئولون الأمريكيون بأن هذا التزامن كان عائدًا إلى الرغبة في تفادي تدمير البنية الأساسية العراقية؛ حتى لا يؤدي ذلك من ناحية إلى تأجيج مشاعر الشعب العراقي في حالة تنفيذ حملة جوية استراتيجية مكثَّفة ضد الأهداف الحيوية بما في ذلك البنية الأساسية, وحتى لا يؤدي ذلك —من ناحية أخرى- إلى اضطرار الولايات المتحدة لاحقًا إلى إعادة بناء ما دمرته أثناء الاجتياح.

٣- شن حرب نفسية ودعائية مكثفة قبل وأثناء عملية الغزو؛ من أجل محاولة إقناع أكبر عدد ممكن من القادة والضباط والجنود العراقيين بالاستسلام, وعدم مقاومة قوات الغزو الأمريكية

والبريطانية، مع التركيز -بصفة خاصة- على تخويفهم من مغبة استخدام الأسلحة الكيماوية. وكان الهدف من ذلك يكمن في محاولة الولايات المتحدة تحقيق هدف غزو العراق بأقل تكلفة ممكنة من حيث الخسائر البشرية والمادية في صفوف قواتها المسلحة[٣٤].

وكان لدور المقاومة القوية أثره في تغيير الخطة، والاعتماد على التدمير الشامل لقدرات الخصم، وكان الاعتماد قائمًا بالأساس على القوات الجوية, والصاروخية الأمريكية التي لعبت دورًا كبيرًا في القضاء على القدرات العسكرية العراقية من خلال عمليات القصف الجوي والصاروخي العنيف، باعتبارها العامل الحاسم لتحقيق الأهداف العسكرية الأمريكية، كما جرى توسيع نطاق الأهداف العراقية التي يتم ضربها من أجل إنهاء المقاومة العراقية.

أما في إطار هجومها على النظام العراقي السابق؛ فقد سعت الإدارة الأمريكية إلى إصدار "**بيان حقائق**" عن الجرائم التي ارتكبها صدام حسين طيلة أكثر من عشرين عامًا؛ فقد صدر من مكتب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض في ٢٠٠٣/٤/٤، بيان يشير إلى فظائع نظام صدام حسين, وقد تضمن حقائق حول الاضطهاد, والجرائم الإنسانية, وإخضاع الشعب العراقي وطوائف كبيرة منه لأشكال التعذيب، واستخدام العوامل الكيماوية كغاز الخردل وعوامل غاز الأعصاب ضد أربعين قرية كردية, وتدمير الكثير من القرى الأخرى. كما أشار البيان إلى تقارير انتهاكات حقوق الإنسان الصادرة عن منظمة العفو الدولية، وكذلك منظمة هيومان رايتس ووتش عن قيام النظام العراقي السابق بقتل العديد من الأشخاص في الثورات، وكذلك اتباع سياسات قمعية أدت إلى تشريد تسعمائة ألف عراقي، بالإضافة إلى معاناة الشعب العراقي خاصة الأطفال من سوء التغذية والمرض. وقد أوضح توني بلير ذلك قائلاً: "**خلال الأعوام الخمسة الماضية، توفي أربعمائة ألف طفل عراقي لم يبلغوا الخامسة من أعمارهم نتيجة لسوء التغذية والمرض، بشكل كان يمكن تجنبه, ولكنهم ماتوا بسبب طبيعة النظام الذي كانوا يعيشون في ظله**"[٣٥].

وقد حرص الرئيس الأمريكي بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير على الإدلاء بتصريحات مشتركة، لتوضيح تطورات الوضع في العراق, ومدى التقدم الذي تحرزه قوات التحالف؛ فقد أشارا في بيان مشترك إلى أن "**قوات التحالف سوف تبقى في العراق طالما كان ذلك ضروريًا حتى تساعد الشعب العراقي على بناء مؤسساته السياسية, وإعادة إعمار دولته, ونطالب الشركاء الدوليين بالتعاون معنا والانضمام إلينا لإرساء مستقبل ديمقراطي وآمن للشعب العراقي**"[٣٦].

ولقد بدأ الحديث في أواخر أبريل عن مستقبل نظام الحكم في العراق, ورأت الولايات المتحدة، إقامة نظام حكم انتقالي إلى حين انتقال الحكم إلى الحكومة التي تمثل كافة طوائف الشعب العراقي.

وفي الأول من مايو أعلن الرئيس بوش من على متن حاملة الطائرات "**يو إس إس إبراهام لنكولن**" -أثناء عودتها إلى الولايات المتحدة بعد عشرة أشهر أمضتها في دعم العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق- أن عمليات القتال الرئيسية في العراق قد انتهت، وأن قوات التحالف تقوم بالسيطرة على العراق وإعادة إعماره. وقد قال بهذا الصدد: " **أمامنا عمل شاق نقوم به في العراق. إننا نعكف على إحلال النظام في بعض أجزاء ذلك البلد التي مازالت خطرة. وإننا نقوم بملاحقة والعثور على زعماء النظام القديم الذين سيُحاسبون على جرائمهم**". وقال الرئيس الأمريكي: "إن الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية في العراق **سيستغرق وقتًا، ولكنه يستحق كل مجهود, وسيبقى تحالفنا في العراق إلى أن يتم**

إنجاز عملنا، وسنغادر بعد ذلك، ونخلف وراءنا عراقًا حرًا"[٣٧].

ومع إعلان الرئيس بوش انتهاء المعارك الرئيسية في العراق، تبدأ المرحلة الثالثة من الموقف الأمريكي من العدوان على العراق.

ثالثًا– مرحلة ما بعد الحرب:

وهي الفترة من بعد انتهاء عمليات القتال الرئيسية في العراق في الأول من مايو إلى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣. وتوضح القراءة التحليلية للخطاب السياسي الأمريكي في تلك الفترة أن هناك اهتمامًا واضحًا بعدد من القضايا، والتي من أهمها:

١- التركيز على إعادة بناء الدولة في العراق وفقًا لنموذج معين، وهذا التركيز له عدة أسباب ودوافع تتعلق برؤية الإدارة الأمريكية لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وكذلك لرؤيتها للنظام الدولي الجديد وموقع الولايات المتحدة في هذا النظام ودورها فيه. ويتضح كذلك أن هناك تركيزًا واضحًا على ما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة في العراق، وما يجب أن تتجنبه للوصول إلى هذا الهدف مع الاستفادة بخبرات النجاح والفشل الأمريكية المكتسبة من حالات مشابهة، سواء في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ألمانيا واليابان أو مرحلة ما بعد الحرب الباردة في الصومال وهايتي وأفغانستان[٣٨].

٢- محاولة الدفاع عن قرار استعمال القوة العسكرية في العراق.

٣- الدعوة إلى تشكيل قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام في العراق تحت قيادة أمريكية موحدة، وإعطاء دور أكبر للأمم المتحدة في العراق.

وفي أول خطوة **نحو إعادة بناء الدولة في العراق**؛ أعلن الرئيس بوش في ٢٠٠٣/٥/٦ تعيين **بول بريمر** (بعد **جارنر**) **مبعوثًا رئاسيًا إلى العراق**، وهو منصب أعلى مسئول يمثل التحالف في العراق. والذي سيشرف –بوصفه المبعوث الرئاسي– على جهود التحالف في إعادة الإعمار، وعلى العملية التي سيتبعها الشعب العراقي في بناء مؤسسات وهياكل الحكم التي ستهدي إلى مستقبله – على حد وصف الرئيس بوش – بينما يحتفظ الجنرال **تومي فرانكس** بقيادة قوات التحالف العسكرية الموجودة في مسرح الأحداث[٣٩].

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق؛ قام الرئيس بوش في ٢٠٠٣/٥/٧ برفع العقوبات التي فُرضت على العراق عقب غزوه الكويت عام ١٩٩٠، باعتبار أن خطوة رفع العقوبات ضرورية لتوفير الحاجات الإنسانية للشعب العراقي وللبدء في عملية إعادة البناء[٤٠]. كما قدم مساعد وزير الخارجية لشئون الأعمال التجارية والاقتصاد أنطوني واين في إفادة له (يوم ٢٠٠٣/٥/١٤) أمام اللجنة الفرعية المختصة بالمراقبة والتحقيقات والتابعة للجنة الشئون المالية في مجلس النواب الأمريكي؛ صورةً موجزةً عن المساعي التي تقوم بها وزارة الخارجية من أجل تحديد وتجميد الأرصدة العراقية والتحضير لإعادتها؛ بحيث تكون في متناول الشعب العراقي للإفادة منها، وذلك عن طريق إجراء محادثات فعّالة مع عدد من الدول منها الأردن وتركيا ولبنان وسوريا والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى سويسرا وبريطانيا. كما أكد على أن استخدام تلك الأرصدة يجب أن يتم بشفافية، وأن يتم شرحه بشكل علني، وأن يكون عرضة للمحاسبة، وتكون الغاية الوحيدة هي مصلحة الشعب العراقي[٤١].

وفي التاسع من مايو، أعدت الولايات المتحدة –بالاشتراك مع كل من إسبانيا والمملكة المتحدة– مشروع قرار ليكون على جدول أعمال مجلس الأمن يقضي برفع العقوبات المفروضة على العراق. ويعكس هذا القرار النداء الذي أطلقه الرئيس بوش لكي تعمل

الأمم المتحدة على رفع العقوبات الاقتصادية عن كاهل الشعب العراقي، والتي كانت موجهة أساسًا ضد نظام صدام حسين من أجل إرغام العراق على الالتزام بتعهداته لنزع أسلحته[٤٢]. وبالفعل نجحت الولايات المتحدة في استصدار قرار من مجلس الأمن رقم (١٤٨٣) برفع العقوبات عن العراق، وينهي تدريجيًا برنامج النفط مقابل الغذاء على مدى ستة أشهر، في حين ينص على مواصلة إيصال البضائع المدنية ذات الأولوية، والتي تمت الموافقة عليها وتمويلها من قبل برنامج النفط مقابل الغذاء؛ وذلك لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب العراقي[٤٣].

وفي مقال بقلم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد – في صحيفة وول ستريت جورنال بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٧– أشار إلى بعض المبادئ الاسترشادية التي يتبعها التحالف من أجل مساعدة العراقيين على بناء مجتمع حرّ، والتي منها[٤٤]:

١- **تأكيد السلطة:** من خلال وضع سلطة عاملة وسياسية في أيدي العراقيين في أسرع وقت ممكن.

٢- **التزام بالبقاء، والتزام بالمغادرة:** بمعنى أن التحالف سيحتفظ بأكبر عدد من القوات الأمنية في العراق يكون ضروريًا، ولأطول مدة ضرورية، وليس أطول من ذلك.

٣- تحسين الأوضاع، وإشراك العراقيين في جهود إعادة البناء.

٤- دعم العراقيين الذين لديهم نفس أهداف العراق الحر والمعتدل.

٥- إزالة الصبغة البعثية.

٦- إحالة المجرمين إلى العدالة.

٧- إصلاح النسيج الاجتماعي.

ولعل من أهم التصريحات التي أوضحت الرؤية الرسمية لإعادة بناء الدولة في العراق؛ حديث الرئيس بوش في ٢٠٠٣/٦/٣٠. إذ يقول: "**لقد مضى تسعون يومًا على انتهاء المعارك الرئيسية** في العراق، لقد تم تحرير الشعب من الطغيان وأصبح الآن في الطريق إلى الحكم الذاتي والسلام، ويعقد مجلس الحكم الانتقالي العراقي اجتماعات بصورة منتظمة، ويتم حاليًا تدريب قوات شرطة محلية، قوات مسلحة ستقوم بحماية الشعب العراقي بدلاً من إرهابه، وسيبدأ قريبًا ممثلون عن الشعب العراقي في صياغة مُسوَدة دستور جديد، وستتلو ذلك انتخابات حرة".

وحول أهمية إقامة عراق حرّ يقول بوش: "**إن قيام عراق حر مسالم، أمر حاسم الأهمية بالنسبة لاستقرار الشرق الأوسط، إن شرقًا أوسطًا مستقرًا أمر حاسم الأهمية بالنسبة لأمن الشعب الأمريكي، كما أن نجاح العراق الحر سيثبت للدول الأخرى في تلك المنطقة، أن الازدهار القومي والكرامة يتوافران في نظام الحكم التمثيلي والمؤسسات الحرة، ولا يتوافران في الاستبداد ودعم الإرهاب**"[٤٥].

وبمناسبة مرور مائة يوم على انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق، أصدر البيت الأبيض في الثامن من أغسطس وثيقة بعنوان: "**النتائج في العراق: مائة يوم نحو الأمن والحرية**" والتي ألقت الضوء على بعض أهم الجهود التي قام بها التحالف لتحقيق الأمن والنمو الاقتصادي والديمقراطية عقب الإطاحة بصدام حسين، ونذكر منها ما يلي:

- ففيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، تشير الوثيقة إلى أن هناك عشر طرق يدعم بها تحرير العراق، منها أنه بسقوط صدام، لم يعد العراق دولة راعية للإرهاب.
- كما تشير الوثيقة إلى عشر مؤشرات تدل على تحسن الوضع الأمني الداخلي في العراق؛ فقد تم تجنيد وتدريب وتجهيز قوات جيش وشرطة عراقية جديدة، بالإضافة إلى أن قوات التحالف استطاعت –من خلال معلومات قدمها عراقيٌّ– الوصول إلى مكان عدي وقصي وقتلهما بسبب رفضهما الاستسلام.

- كما تقدم الوثيقة عشرة مؤشرات على البنية التحتية وخدمات أساسية أفضل تتمثل في الكهرباء وشبكات المياه والرعاية الصحية، بالإضافة إلى إعادة تنشيط وإنتاج وتوزيع البترول وإصلاح الطرق والمطارات والجسور الرئيسية وإعادة ميناء **أم قصر** لممارسة نشاطه.
- وفيما يتعلق بالديمقراطية تشير الوثيقة إلى تشكيل مجلس حكم عراقي يعكف على تشكيل لجنة تحضيرية لصياغة الدستور، وبعد أن تتم الموافقة على الدستور، ستُجرى انتخابات تؤدي إلى حكومة عراقية ذات سيادة كاملة. كما يوجد مجالس بلديات في جميع المدن الرئيسية وفي خمسة وثمانين بالمائة من البلدات. وتم تشكيل مجالس مؤقتة في كل من النجف والأنبار والبصرة، بالإضافة إلى أنه يتم إصدار أكثر من مائة وخمسين صحيفة في العراق تؤمَّن للعراقيين القدرة على الحصول على أنواع كثيرة من المعلومات.
- وبالنسبة للتجديد الاقتصادي، تشير الوثيقة إلى أنه يتم بناء اقتصاد عراقي جديد على أساس مبادئ اقتصادات السوق واحترام حكم القانون والشفافية.
- وفيما يتعلق **بالمرأة** فهناك جهود تبذل من أجل ضمان قيام المرأة بدور مهم في جميع أقسام الحكومة، وإعداد العراقيات للقيام بدور في تطوير الديمقراطية وبناء المجتمع المدني.

كما أشارت الوثيقة إلى عشر مجالات لتحسين حياة **الأحداث العراقيين**، وعشر أمثلة على الدعم الدولي للتجديد العراقي، وعشر مؤشرات على الانبعاث الثقافي، وعشر أصوات تجسد التحرر[٤٦].

أما القضية الثانية التي تضمنها الخطاب السياسي الأمريكي؛ فهي قضية الدفاع عن قرار استخدام القوة العسكرية في العراق، فقد وصف الرئيس بوش أولئك الذين باتوا ينتقدون قراره باستعمال القوة العسكرية للإطاحة بصدام حسين بأنهم من "**محرفي التاريخ**". وقال في خطاب له -في مدينة إليزابيث بولاية نيوجيرسي-: "**لقد هبَّ هذا البلد لمواجهة الخطر الذي كان يشكله ديكتاتور العراق، والآن ثمة من يودون إعادة كتابة التاريخ؛ إنهم "محرفو التاريخ" هذا ما أود أن أطلق عليهم**". وأضاف: "**لقد كان صدام حسين يشكل تهديدًا لأمريكا والعالم الحر في العام ٩١ و ٩٨ و٢٠٠٣؛ حيث كان يتجاهل مطالب العالم الحر على الدوام. ولذا تحركت الولايات المتحدة وأصدقاؤها وحلفاؤها للعمل**"[٤٧].

وفيما يتعلق بالجدل الذي أثير حول ما ذكر في خطاب "**حالة الاتحاد**" بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٣ أمام الكونجرس وهو أن "**الحكومة البريطانية علمت أن صدام حسين سعى مؤخرًا للحصول على كميات مهمة من اليورانيوم من إفريقيا**". صرح بوش في هذا الشأن قائلاً: "**لا يوجد أي شك في ذهني أن صدام كان يمثل تهديدًا للسلام العالمي، ولا يوجد شك لديَّ أن الولايات المتحدة، بمعاونة حليفاتها وصديقاتها، كانت على صواب في إطاحته من السلطة**"[٤٨]. وبعد أن أدلى الرئيس بتصريحاته، قال الناطق باسم البيت الأبيض، آري فلايشر، إن اتهام العراق بسعيه للحصول على اليورانيوم الإفريقي كان يستند إلى وثائق "**معروف الآن أنها زائفة**" وأضاف: "**الصورة الأوسع نطاقًا في هذا الخصوص، وهذا ما هو أساسي، هي أن القضية المؤيدة للحرب ضد العراق كانت ترتكز على تهديد متمثل في صدام حسين بسبب امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وجهوده لإعادة تأسيس برنامج نووي**" وتابع: "**إذن الحجة المؤيدة لشن حرب ضد صدام هي صائبة اليوم كما كانت صائبة في اليوم الذي ألقى فيه الرئيس بوش خطابه**"[٤٩].

وفي هذه الأثناء، أعلن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تينيت مسئوليته عن الفقرة محل الجدل التي وردت في خطاب الرئيس عن العراق. إذ قال في بيان له (بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١١) إنه على الرغم من أن خطاب بوش، الذي قال إن الحكومة البريطانية ذكرت أن العراق سعى للحصول على يورانيوم من إفريقيا، كان "**صحيحًا واقعيًا**"، "**إلا أن هذا لم يرقَ إلى مستوى اليقين الذي ينبغي أن يكون مطلوبًا لخطب الرئيس، وكان ينبغي على وكالة الاستخبارات أن تتأكد أنه حذف**". وأضاف تينيت: "**أنا مسئول عن عملية الموافقة في وكالتي**"، وبوش "**كان لديه كل سبب للاعتقاد بأن النص الذي قُدَّم كان سليمًا**"[٥٠].

وفي محاولة أخرى لتبرير استخدام القوة العسكرية في العراق، أشار وزير الخارجية كولين باول -في مقال نشر له في صحيفة الواشنطن بوست (بعددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧) إلى: "**إن الاكتشافات الأولية لديفيد كاي وفريق المسح الخاص بالعراق توضح أمرين بجلاء: أن عراق صدام حسين كان في حالة خرق مادي لالتزاماته تجاه الأمم المتحدة قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراره ١٤٤١ في نوفمبر ٢٠٠٢، وأن العراق ارتكب مزيدًا من الانتهاكات بعد أن تمت الموافقة على القرار**"؛ وذلك في الوصف المذكور في تقرير كاي: "**مجموعة من النشاطات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل** التي **كان ينبغي أن يتم الإعلان عنها للأمم المتحدة**"، وهو يعيد التأكيد على أن برامج العراق المتعلقة بالأسلحة المحظورة تمتد إلى أكثر من عقدين، وتتناول آلاف الأشخاص وبلايين الدولارات. "**ورغم أن كاي وفريقه لم يكتشفوا بعدُ مخزونًا من الأسلحة نفسها، إلا أنهم سيستمرون خلال الأشهر القادمة في جهودهم المهمة والمضنية، وكل الأدلة تشير إلى أنهم سيكتشفون مزيدًا من الأدلة على مخططات صدام حسين الخطيرة**"[٥١].

أما فيما يتعلق بالقضية الثالثة: تجدر الإشارة إلى أن المقاومة العنيفة التي تواجهها القوات الأمريكية في العراق قد دفعت الإدارة الأمريكية إلى إعادة حساباتها، فبدأت بالعمل جديًا على تشجيع المزيد من التأييد الدولي للعراق وتعزيز دور الأمم المتحدة فيه.

وفي سبيل تحقيق ذلك؛ قال بوش إنه بعد أن أصبح مجلس الحكم العراقي قائمًا؛ فإنه يدعو، "**دول العالم إلى المساهمة، عسكريًا وماليًا، في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ لعراق آمن ومستقر**" وأضاف: "**إن (١٣) دولة تقدم الآن أكثر من ١٣٠٠٠ جندي للمساعدة في استقرار العراق، وإن قوات إضافية ستصل قريبًا. وقد تعهدت أكثر من ٢٤ دولة بتقديم أموال ستذهب مباشرة لجهود الإغاثة وإعادة البناء**"[٥٢].

وفي نفس الاتجاه، صرح الرئيس بوش أن العراق مازال يعتبر ساحة "**معركة مستمرة ضد الإرهاب**". ووصف المواجهة التي تتعرض لها قوات التحالف في العراق بأنها واحدة من "**المعارك الرئيسية في الحرب الأولى في القرن العشرين**". وأضاف أن حكومته تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة في حث الدول الحليفة على المساعدة في إحلال السلام في البلاد. وأنه "**سيكون هناك مزيد من القوات الأجنبية في العراق**"[٥٣]. ووصف بوش دور هذه القوات بأنه سيكون "**حراسة البنية التحتية**"؛ مما يحرر قوات التحالف العسكرية ويطلق يدها في تعقب الإرهابيين وتصيدهم.

واستجابةً للحليف البريطاني؛ عملت الإدارة الأمريكية على تمرير مشروع قرار يقضي بإيفاد قوة متعددة الجنسيات إلى العراق. وتناول مشروع القرار أربعة موضوعات رئيسية وهي: دور الأمم المتحدة في

العراق، والتمثيل العراقي، والمساعدات الاقتصادية لإعادة الإعمار، وتشكيل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة أمريكية. وعلى الرغم من تأكيد الولايات المتحدة على أن القرار يمنح دورًا أكبر للأمم المتحدة، إلا أنه كان مثار خلاف بين الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن[٥٤]. وبالفعل تكللت جهود الولايات المتحدة بالنجاح ووافق مجلس الأمن بالإجماع على قرار جديد بشأن العراق ينص على تشكيل قوة متعددة الجنسيات في العراق تقوم باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل صون الأمن والاستقرار في البلاد. ويحث القرار دول الأمم المتحدة ومنظماتها على تقديم ما يمكنها من دعم لمساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلاده ومجتمعه، كما يحض الدول المجاورة على عدم السماح بعبور الإرهابيين إلى العراق عبر حدودها[٥٥].

خاتمة:

لقد كان هذا هو الموقف الأمريكي من العدوان على العراق، وكانت هذه هي الأفكار المتداولة على الساحة السياسية الأمريكية، وفي أروقة الإدارة الأمريكية بصدد هذا الموضوع، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة على أرض الواقع في العراق، وقد يشوب كل هذا قدر من المبالغة أو التجميل أو إخفاء

تحديد حجم القوات المسلحة العراقية بحيث يقتصر دورها على الأمور الدفاعية دون أن تشكل أي تهديد لدول الخليج، **مع فصل الدين عن الدولة**[٥٦]. أيضًا كان هناك محاولة للدفاع عن قرار استعمال القوة العسكرية في العراق من قبل الإدارة الأمريكية.

٤- دفعت المقاومة العراقية العنيفة بالإدارة الأمريكية إلى دعوة الدول الأخرى إلى المساهمة عسكريًا وماليًا لإحلال السلام في العراق، والتي وصلت لحقائق أخرى على أرض الواقع العراقي، ولكن هدف هذه الورقة كان محاولة إلقاء الضوء على الموقف الأمريكي من العدوان على العراق من خلال تصريحات الإدارة الأمريكية، وبالتأكيد فإن كل ما جاء في هذا الصدد قابل للنقد والمناقشة. **إلا أنه من الممكن الخروج ببعض الملاحظات الختامية على الموقف الأمريكي تتمثل فيما يلي:**

١- اتسم الخطاب الأمريكي في مرحلة ما قبل الحرب باللهجة الشديدة التي وصلت إلى حد التهديد المباشر باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، ليس فقط بنيّة إلزام العراق بالانصياع لقرارات مجلس الأمن، ولكن بنيّة تغيير نظام صدام حسين.

٢- إن تركيز الخطاب الأمريكي في مرحلة الحرب كان على بيان أهداف الحرب، وتقديم صورة عن الجهود التي تبذلها لمساندة الشعب العراقي، من خلال إيصال المعونات الغذائية إليهم، ثم محاولة كشف الجرائم التي ارتكبها صدام حسين طيلة أكثر من عشرين عامًا ضد الشعب العراقي.

٣- تعددت تصريحات الرئيس بوش ورجال الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب على بضرورة بناء نظام ديمقراطي تمثيلي في العراق يستند إلى الدستور من خلال انتخابات حرة، ونظام اقتصاد حر يقوم على آليات السوق، مع

إلى حد العمل جديًا على تمرير مشروع قرار في المجلس يقضي بإيفاد قوة متعددة الجنسيات إلى العراق تحت قيادة أمريكية.

٥- إن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها في العراق -سواء المعلنة أو غير المعلنة- تنطوي على تناقض جوهري فيما بينها. فالهدف المتعلق بإقامة نظام ديمقراطي حرّ في العراق يبدو هدفًا شكليًا وضعته الإدارة الأمريكية لتبرير تدخلها في العراق؛ لأن كافة

التحليلات تكاد تجمع على أن مصلحة الولايات المتحدة تتركز في إحلال نظام تابعٍ لها في العراق؛ فيما يعني أن إدارة بوش ليست مستعدة لقبول نتائج عملية انتخابية ديمقراطية في العراق، ولاسيما إذا أفضت تلك الانتخابات إلى وصول نظم حكم أصولية أو قومية في بغداد(٥٧).

الهوامش:

(١) د. جمال عبد الجواد، "السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس أمني"، السياسة الدولية، المجلد ٣٧، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص٨٤.

(٢) سمير مرقس، "الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة : الموقف من الشرق الأوسط والعراق"، في: حسن نافعة، نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص٢٩.

(٣) أحمد إبراهيم محمود، "العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط"، السياسة الدولية، المجلد ٣٨، العدد ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٦٢.

(٤) د. جمال عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

(٥) أحمد إبراهيم محمود، "عملية التفتيش الدولي في العراق: الأبعاد والدلالات"، في: حسن نافعة، نادية محمود مصطفى (محرران) العدوان على العراق :خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص ص ٦٩-٧٠.

(٦) د. جمال عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٧-٨٨.

(٧) د. وحيد عبد المجيد، "لماذا تراجع الحديث عن ضرب العراق"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٥٨، يناير ٢٠٠٢.

(8) "Saddam Hussein's Deception and defiance", September 17, 2002.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/09/20020917-8.html

(9) Ibid.

(10) "President discusses Iraq, Domestic agenda with congressional leaders", September 18, 2002.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/09/20020918-1.html

(11) "The administration's position with regard to Iraq", September 26, 2002.

نقلاً عن خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول من موقع:
http://www.State.gov/secretary/rm/2002/14494pf.htm

(12) "President Bush pleased with house vote on Iraq resolution", October 10, 2002.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/10/20021010-5.html

(13) "President stresses need for strong Iraq resolution", October 1, 2002.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/10/20021001-2.html

(14) "President: Iraqi Regime danger to America is "Grave and growing", October 5, 2002.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/10/20021005.html

(15) "President Bush Outlines Iraqi threat", October 7, 2002.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/10/20021007-8.html

(16) Ibid.

(17) "President discusses Iraq in press conference- A decade of Defiance and Deception- Experts from the press conference by president Georges W. Bush", November 7, 2002.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/10/20021107-7.html

(18) Ibid.

(19) "Baghdad's moment of truth", November 10, 2002.

نقلاً عن خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول من موقع:
http://www.State.gov/secretary/rm/2002/15096pf.htm

(20) "Presidential remarks- Expert from president's remarks in St. Louis", January 22, 2003.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/01/20030122-4.html

(21) "President Bush discusses Iraq- Remarks by president Bush and polish president Kwasniewski in photo opportunity", January 14, 2003.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/01/20030114-2.html

(22) "Byliner: Condoleeza Rice says Iraqi clearly lying about its weapons", January 24, 2003.

نقلاً عن خطاب كونداليزا رايس مستشارة بوش للأمن القومي من موقع:

http://islamabad.usembassy.gov/wwwhamb

(23) "Experts on Iraq from Grand Rapids speech", January 29, 2003.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/01/20030129-4.html

(24) Ibid.

(25) "Videotaped remarks on Iraq's weapons of Mass destruction", February 13, 2003.

نقلاً عن خطاب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول من موقع:

http://www.State.gov/secretary/rm/2003/17746pf.htm

(26) "Presidential remarks", President meets with small business owners in Georgia, February 20, 2003.

من موقع:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/2003022-2.html

(27) "President's remarks on Iraq, Expert from remarks by president Bush and polish president Kwasniewski in Photo opportunity", January 14, 2003, op cit.

(28) "President discusses the future of Iraq", February 26, 2003.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.html

(29)

http://defendamericamerica.gor/iraq/mission042203.htm

(٣٠) انظر: المرجع السابق وخطاب الرئيس الأمريكي يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٣ من موقع:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/2003022.html

(31)

http://usinfo.state.gor/Arabic/iraq/factsheet.htm

(32) Ibid.

(٣٣) أحمد إبراهيم محمود، "حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجية العسكرية ودلالات الصمود العراقي"، السياسة الدولية، العدد ١٥٢، المجلد ٣٨، أبريل ٢٠٠٣ ص ٥٤– ٥٥.

(٣٤) المرجع السابق.

(35)

www.Usinfo.state.gor/Arabic/iraq/0404sadd.htm

(36) "President's message to the Iraqi people", April 10, 2003.

نقلاً عن خطاب الرئيس الأمريكي من موقع:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/04/20030410-2.html

(37) Text of President Bush's Remarks, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/05/iraq/20030501-15.html

(٣٨) د. محمد سعد أبو عامود، "الولايات المتحدة وإعادة بناء الدولة في العراق"، السياسة الدولية، المجلد ٣٨، العدد ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٨٠.

(39) Text of President Bush's Remarks, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/05/20030506-3.html

(40)Text of President Bush's Remarks, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/05/20030507-15.html

(٤١) إفادة مساعد وزير الخارجية لشئون الأعمال التجارية والاقتصاد في مجلس النواب، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، ٢٣/٥/٢٠٠٣.

http://usinfo.state.gov/ar/index.html

(٤٢) المرجع السابق.

(43)

http://www.un.org/Docs/sc/unsc_resolutions03.html

(٤٤) دونالد رامسفيلد، مبادئ جوهرية لعراق حر، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، ٢٧/٥/٢٠٠٣.

http://usinfo.state.gov/ar/index.html

(٤٥) د. محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ٨١.

انظر أيضًا: بول بريمر، الطريق الذي أمامنا وكيف نعبره، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الإعلام الخارجي، ١٣/٧/٢٠٠٣.

http://usinfo.state.gov/ar/index.html

(46) Results in Iraq: 100 Days Toward Security and Freedom, Highlights of the Renewal of Iraq and the End of Saddam's Regime, August 8, 2003.

(٤٧) تقرير البيت الأبيض: كلمة بوش في ولاية نيوجيرسي، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، ١٧/٧/٢٠٠٣.

http://usinfo.state.gov/ar/index.html

(48) Text of President Bush's Remarks, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/07/20030709.html

(٤٩) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، ١٠/٧/٢٠٠٣.

http://usinfo.state.gov/ar/index.html

(٥٠) وزارة الخارجيـة الأمريكيـة، مكتـب بـرامج الإعـلام الخارجي، ٢٠٠٣/٧/١٤.

http://usinfo.state.gov/ar/index.html

(51) The Bureau of International Information Programs, U.S. Department of State, 7/10/2003. Web site: http://usinfo.state.gov

(52) Text of President Bush's Remarks, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/07/20030723-1.html

(٥٣) وزارة الخارجيـة الأمريكيـة، مكتـب بـرامج الإعـلام الخارجي، ٢٠٠٣/٨/٢٤.

http://usinfo.state.gov/ar/index.html

(54) The Bureau of International Information Programs, U.S. Department of State, 5/9/2003. Web site: http://usinfo.state.gov

انظـر أيضًـا: رشـا حمـدي، "دور الأمـم المتحـدة في العـراق"، السياسة الدولية، المجلد ٣٨، العدد ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣.

(55)

http://www.un.org/Docs/sc/unsc_resolutions03.html

(٥٦) د. محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ص ٨١-٨٣.

(٥٧) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.